وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

حرب "ترامب" التجارية

ومؤشرات أفول الأحادية القطبية

أنـس القاضي

حرب "ترامب" التجارية

ومؤشرات أفول الأحادية القطبية

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

أبريل 2025م - شوال 1446هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحتـــــويات

ملخص:..... 04

مدخل نظري:..... 06

جذور النظام الرأسمالي العالمي 09

الأزمات البنيوية الكبرى 12

سياسات "ترامب" ككاشف تاريخي 14

صعود الجنوب العالمي وتفكك الأحادية 18

الاستشراف المستقبلي..... 22

ملخـــص:

تُعدّ قرارات "ترامب" الأخيرة حول الرسوم الجمركية، طعناً في أحد أهم أسس النظام الاقتصادي العالمي المعولم غربياً وأمريكياً، وهو مبدأ حرية التجارة العالمية- تحرير الأسواق-، وهذا الأمر يُعيدنا إلى إعادة البحث في مدى تماسك النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم، الذي مكّن الغرب طوال عقود من الهيمنة العالمية والاعتداءات العسكرية والنهب والاستعباد، وتعزيز موقع الكيان الصهيوني بوصفه أداة للإمبريالية الغربية في العالم العربي والإسلامي.

تستعرض هذه الورقة التحولات العميقة التي طرأت على النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، وتتناول تأثير هذه التحولات على بُنية النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تشكّل بعد انهيار المعسكر الشرقي.

نشهد اليوم بداية تفكك في أسس الهيمنة الغربية التقليدية، مقابل صعود قوى اقتصادية كبرى في الجنوب العالمي، لا سيما دول البريكس، التي تجاوز إنتاجها الكلي مجموعة السبع، وبدأت ببناء مؤسسات مالية وتجارية بديلة، وإن ظلت غير مكتملة الوظائف والتأثير.

في الوقت نفسه، تظهر سياسات مثل الحمائية التجارية التي اعتمدتها إدارة "ترامب"، أن الأزمة لم تعد خارجية بالنسبة للنظام الرأسمالي الغربي، بل باتت بنيوية ومتمركزة في داخله، مما دفع القوة المهيمنة نفسها-الولايات المتحدة- إلى التمرد على قواعد النظام الذي كانت قد أنشأته.

مع ذلك، لم تتبلور بعد ملامح نظام تعددي ناضج ومستقر، بل لا يزال العالم في مرحلة انتقالية تتسم بالفوضى، حيث تتصارع مشاريع الهيمنة القديمة الساعية لبقاء القديم الظالم، مع قوى صاعدة تسعى إلى خلق الجديد العادل، الذي يخدم مصالحها الوطنية ويتقاطع مع مصالح دول العالم التي تعد مستعمرات اقتصادية للغرب الإمبريالي.

وعليه، فإن هذه العملية غروب القديم وبزوغ الجديد، مشروطة ببناء مؤسسات بديلة فاعلة، وتنسيق أوسع بين دول الجنوب العالمي، ومواجهة التبعية التكنولوجية والمالية للغرب، وإحداث توازن في موازين القوة العسكرية والسيبرانية، وهذا ما يحاول محور البريكس بقيادة روسيا والصين إنجازه وتقف أمامه تحديات.

كان للحرب في أوكرانيا والعقوبات الأمريكية على روسيا وإيران وغيرها دوراً في تسريع التحولات داخل النظام العالمي القائم _أحادي القطبية_. وتسهم سياسة "ترامب" الأخيرة وشنه حرباً تجارية على العالم في تسريع عملية انحلال نظام الأحادية القطبية القديم؛ فالسياسة الأمريكية التي تسعى للإبقاء على وضع هيمنتها الإمبريالية، تأتي بنتائج عكسية، تسرّع من عملية تشكّل النظام العالمي الجديد، المتجاوز للأحادية القطبية.

إن ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل بداية تحوّل بنيوي في طبيعة الرأسمالية العالمية نفسها، تحوّل قد يُفضي إلى نهاية مرحلة تاريخية طويلة، وبداية مرحلة جديدة لم تتضح معالمها بالكامل، لكنها تحمل بذور نظام دولي أكثر توازناً، وأكثر قابلية لإعادة توزيع القوة والثروة على المستوى العالمي.

مدخل نظري

لم تكن العولمة الرأسمالية يوماً سيرورة متوازنة أو عادلة، بل كانت منذ نشأتها منظومة تراكم غير متكافئ، صُممت بعناية لامتصاص الفائض من الأطراف إلى المركز، عبر أدوات السوق والمؤسسات الدولية، لا عبر الاستعمار التقليدي فحسب.

وقد تأسس النظام الاقتصادي العالمي الحديث أعقاب الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الكبرى، متكئاً على الرأسمالية المعولمة، وعلى الدولار كنظام مالي مهيمن، وعلى المؤسسات الدولية كأدوات لترسيخ النفوذ الغربي تحت لافتة "التنمية" و"الاستقرار".

وفي مقابل هذا النظام، سعت الدول الاشتراكية إلى بناء منظومة اقتصادية بديلة، إلا أنها لم تنجح في بلورة نظام اقتصادي عالمي اشتراكي بالمعنى الكامل، بل أقامت تحالفاً اقتصادياً مغلقاً، أشبه بكتلة إقليمية مخططة تقودها موسكو عبر "الكوميكون". كانت هذه الكتلة فاعلة داخل حدودها لكنها لم ترتقِ إلى مستوى العالمية، وانتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي في تسعينيات القرن العشرين، لتنفرد الرأسمالية بالهيمنة الكاملة على الاقتصاد العالمي.

منذ تلك اللحظة، تغلغلت الرأسمالية إلى معظم دول العالم، باستثناءات قليلة، وتحولت إلى بنية أحادية القطب تستند إلى خطاب نيو ليبرالي، ادعى انتصاراً نهائياً على التاريخ، وانتهج سياسة السوق الحر والعولمة المالية والتجارية كخيار لا بديل عنه.

لكن الواقع الاقتصادي والسياسي في العقود الثلاثة الماضية شهد تفسّخاً تدريجياً في هذه البنية، بدأ بصعود الصين ودول البريكس، ومرّ بأزمات بنيوية في صلب الرأسمالية الغربية نفسها، كأزمة الرهن العقاري عام 2008م، ثم أزمة ركود جائحة كورونا عام 2020م، وصولاً إلى محاولات ملموسة لفك الارتباط بالدولار وتأسيس مؤسسات مالية وتجارية بديلة.

وفي اللحظة التي بدأت فيها المنظومة الرأسمالية الغربية تعاني من أزماتها البنيوية، برزت التناقضات إلى السطح بصورتها الفجّة، حيث بدأت القوى الرأسمالية الكبرى نفسها تتراجع عن "قواعدها" المعلنة، وتُعيد تشكيل النظام بما يخدم مصالحها الحيوية، حتى لو خالفت أسس "السوق الحر" التي طالما روّجت له في ظل توسعها إلى أسواق الدول النامية ودول الجنوب العالمي عموماً، واكتساحها بالسلع ونهب مواردها.

تُجسّد سياسات الرسوم الجمركية التي أطلقها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" هذه اللحظة المفصلية، حيث تحوّلت الولايات المتحدة من راعٍ للنظام التجاري العالمي إلى فاعل عدواني يستخدم أدوات السوق كسلاح جيوسياسي واقتصادي، في فرض الرسوم الشاملة على دول العالم، بما فيهم الحلفاء، كشكل من أشكال الابتزاز التجاري الذي يعيد إنتاج منطق المركز الأمريكي وهيمنته، ولكن بأدوات محدثة.

لا يُقرأ هذا التحول كاستثناء أو انحراف عن الرأسمالية العالمية، بل بوصفه تجلياً مكثفاً للطبيعة الرجعية والسيطرة الإمبريالية التي تقوم عليها الرأسمالية، وانكشافاً للعلاقة الجوهرية بين السوق والقوة وهي تؤكد استشرافا قديما طرحه لينين[1]؛ فهذه السياسات لا تهدف إلى حماية الصناعة المحلية فحسب، بل إلى نقل كلفة الأزمة البنيوية للرأسمالية من المركز الأمريكي إلى الحلفاء والأطراف على حدّ سواء.

اليوم، ومع احتدام التناقضات البنيوية وتفاقم الأزمات، يدخل العالم مرحلة انتقالية تتصارع فيها مشاريع الهيمنة القديمة مع طموحات القوى الصاعدة ومطالبها العادلة.

إن التعددية القطبية التي تلوح في الأفق ليست واقعاً متحققاً بعد، بل مشروعاً تاريخياً قيد التشكّل، يتطلب شروطاً بنيوية جوهرية تشمل بناء مؤسسات بديلة، وتنسيق بين دول الجنوب العالمي، والتحرر من التبعية التكنولوجية والمالية، وإعادة التوازن في القوة العسكرية والسيبرانية، وهناك خطوات في هذا المسار.

تشكّل النظام العالمي الجديد اعتماداً على الآليات الاقتصادية البحتة عملية تجري ببطئ، إلا أن السياسات الأمريكية ذات الطابع الاقتصادي العدواني التي تسميها بـ"العقوبات" والنهب المباشر للأصول الأجنبية – كما جرى مع الأصول الروسية في الدول الغربية على خلفية حرب أوكرانيا- هذه السياسات الاقتصادية العدوانية تدفع الدول المتضررة من الهيمنة الأمريكية على السوق العالمي، إلى الإسراع في بناء هذا النظام الاقتصادي البديل.

وكما أشار المفكر سمير أمين، فإن كل أزمة تفتح دوماً نافذة للممكن. وإذا كانت السياسات

1) "إن الإمبريالية من الناحية الاقتصادية: الرأسمالية الاحتكارية، ولكي يكون الاحتكار كاملاً، تجب إزالة المنافسين، لا من السوق الداخلية وحسب، بل أيضاً من السوق الخارجية، من العالم أجمع.. فلأجل إزاحة المنافس، لا تكتفي بالوسائل الاقتصادية، بل تلجأ على الدوام إلى الوسائل السياسية وحتى الإجرَامية".
*"المختارات في 10 مجلدات، المجلد 6 " (موسكو، دار التقدم، 1977م) ص 174. [كتب في أكتوبر 1916م]

الحمائية الأمريكية قد زعزعت الثقة بالنظام العالمي الأحادي، فإنها أيضاً تمنح الدول المُهمّشة فرصة تاريخية لفك الارتباط بالنظام الرأسمالي العولمي القائم، والتحرر من منطق التبعية للمراكز الغربية، وبناء مشاريع اقتصادية سيادية، وتؤسس لشراكة متكافئة تنبع من التعاون بين دول الجنوب العالمي، وتفتح الأفق أمام نظام دولي أكثر عدالة وتعددية.

جذور النظام الرأسمالي العالمي

تشكّل النظام الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية على أساس مجموعة من الركائز الاقتصادية التي مهّدت لظهور ما يُعرف بالنظام الاقتصادي الليبرالي، في إطار ما اصطُلح عليه بـ"نظام بريتون وودز". وقد اجتمع ممثلو الدول المنتصرة في الحرب عام 1944م لوضع أسس هذا النظام، حيث تم ربط العملات بالدولار الأمريكي، وربط الدولار بالذهب بسعر ثابت (35 دولاراً للأونصة)، مما شكّل أساساً للاستقرار النقدي العالمي. ومن أبرز مخرجات هذا النظام إنشاء مؤسسات دولية تُعنى بتنظيم الاقتصاد العالمي، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي أُوكلت إليه مهمة ضمان استقرار أسعار الصرف، والبنك الدولي الذي تولّى تمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية.

في السياق ذاته، شجّع النظام الجديد على التوسع في التجارة الحرة، عبر تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) عام 1947، والتي أصبحت لاحقاً منظمة التجارة العالمية، وكان هدفها الرئيس تقليص الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات. وقد ساعدت هذه الإجراءات في تدفق رأس المال والاستثمارات، ووفرت بيئة مواتية لنمو الشركات الغربية واكتساحها دول العالم، فهذه السياسة لم تكن عادلة في طبيعتها ولم تقم على المساواة بل على التفاوت الاقتصادي فخدمت المراكز الغربية دوناً عن البُلدان النامية ودول العالم الثالث.

لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في هذا النظام؛ إذ خرجت من الحرب باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، تمتلك معظم احتياطي الذهب العالمي، وتتمتع ببنية تحتية صناعية لم تمسّها الحرب. وبذلك أصبحت مركزاً رئيساً للنظام المالي العالمي والمُصدر الأكبر للسلع ورأس المال.

هذا التفوق ترافق مع تبني السياسات الكينزية [2] في الدول الرأسمالية الكبرى، التي قامت على تدخل الدولة لتحفيز الاقتصاد، وزيادة الإنفاق العام، وتوفير شبكات الحماية الاجتماعية،

2) السياسات الكنزية التي تنسب إلى الاقتصادي الأمريكي جون مينارد كينز تطرح مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد، وتولي أهمية للبُعد الاجتماع في النشاط الاقتصادي، بتمويل نفَقات الرعاية الاجتماعية من خلال إنشاء الضريبة على الدخل وغيرها من الآليات، هذه السياسة الليبرالية الكنزية تراجعت أمام أطروحات فريدمان المعروفة بالليبرالية الجديدة.

وهو ما أدّى إلى ما عُرف بـ"العصر الذهبي للرأسمالية" بين عامي 1945م و 1973م، وهي نموذج الليبرالية الكلاسيكية.

ضمن هذه المنظومة، أطلقت الولايات المتحدة خطة مارشال عام 1947م لإعادة إعمار أوروبا الغربية، والتي ضُخّت بموجبها مليارات الدولارات إلى الاقتصادات الأوروبية المنهارة، مما أسهم في إنعاشها وربطها بالنظام الرأسمالي الأمريكي. وقد عزّزت هذه الخطط حضور الشركات متعددة الجنسيات، التي تمددت عالمياً وساهمت في بناء نظام إنتاج معولم يقوم على تقسيم العمل العالمي وتكامل سلاسل التوريد الدولية.

كما ارتكز هذا النظام على تحالف استراتيجي بين الطُغم الاقتصادية في المراكز مع النخب المحلية في دول الجنوب، حيث دعمت الدول الغربية أنظمة سياسية موالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مقابل دمج اقتصادات تلك الدول في السوق الرأسمالي العالمي، في إطار ما عُرف باستراتيجيات التنمية الموجهة من الخارج.

إلا أن هذا النموذج شهد تحوّلاً عميقاً، خصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في مطلع التسعينيات، حيث انتهت الكينزية وحكمت النيوليبرالية كسياسة اقتصادية عالمية مهيمنة.

وتميّزت النيوليبرالية بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وخصخصة المؤسسات العامة، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، وفتح الأسواق أمام رأس المال الأجنبي والمضاربات المالية، كما تخلّت الدول الغربية عن سياسات التشغيل الكامل، مركّزة على استهداف التضخم كمؤشر أساسي للاستقرار الاقتصادي.

على مستوى النظام المالي، فإن تفكك نظام "بريتون وودز" كان قد بدأ فعلياً منذ أوائل السبعينيات بفصل الدولار عن الذهب فيما عرف بصدمة نيكسون[3]، لكن بعد 1991م خصوصاً تعززت هيمنة الدولار كعملة احتياط عالمية بلا غطاء ذهبي، وانطلقت موجة من تحرير رأس المال وحركة الأموال والاستثمارات، مع غياب الضوابط التنظيمية.

في هذه البيئة الجديدة، توسّعت الشركات متعددة الجنسيات، وازداد نفوذها إلى درجة انتهاك

3) صدمة نيكسون (بالإنجليزية: Nixon shock) هي سلسلة من التدابير الاقتصادية التي قام بها رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون في عام 1971، وأهمها كان إلغاء التحويل الدولي المباشر من الدولار الأمريكي إلى الذهب.

السيادة الوطنية للدول التي تفتح فيها فروعهاً، مستفيدة من انخفاض كلفة العمالة في بلدان الجنوب، وسياسات الخصخصة، واتفاقيات التجارة الحرة التي غالباً ما فرضت شروطاً غير متكافئة.

وتحوّلت المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي، من أدوات دعم وإعمار إلى أدوات لفرض برامج " التكيف الهيكلي"، التي ركّزت على تقليص الإنفاق الاجتماعي، وتحرير الأسواق، وتعويم العملات، ما أدى إلى تفاقم الفقر والتبعية الاقتصادية في كثير من الدول النامية.

وقد كرّست العولمة النيوليبرالية اندماج الأسواق في سوق عالمية واحدة، لكنها أفضت أيضاً إلى تصاعد التفاوت الطبقي داخل المجتمعات، وتعميق الفجوة بين المركز الرأسمالي والأطراف التابعة له اقتصادياً.

ومع اختفاء النموذج الاشتراكي كمنافس، لم تعد الدول الغربية مضطرة لتقديم تنازلات اجتماعية، فتراجع نموذج "دولة الرفاه-الكنزية" في الدول الغربية لصالح النيوليبرالية..

بالتوازي، شهد العالم صعود الصين كنموذج رأسمالي بديل، يجمع بين آليات السوق وقيادة مركزية من الدولة، وقد مثّل هذا النموذج تحدياً متزايداً للرأسمالية الغربية الليبرالية، وأعاد تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية تدريجياً.

وفي المحصلة، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثّلت انتقالاً من رأسمالية كلاسيكية مدارة اجتماعياً إلى رأسمالية نيو ليبرالية متوحشة، وتحوّلت المؤسسات الدولية إلى أدوات ضغط وهيمنة، ما خلق نظاماً اقتصادياً عالمياً غير متكافئ، يعمّق الفوارق بين المركز الرأسمالي والدول الهامشية، ويضعف قدرة هذه الأخيرة على تحقيق تنمية وطنية مستقلة ومستدامة.

الأزمات البنيوية الكبرى

شهد النظام الرأسمالي العالمي، منذ تأسيسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثلاث مراحل مفصلية تعكس تدرجه من الاستقرار والنمو إلى الأزمات العميقة، ثم التحول الجذري نحو النيوليبرالية.

هذه المراحل لم تكن فقط تغيرات اقتصادية تقنية، بل شكّلت تحولات في البنية العميقة للرأسمالية وفي طبيعة العلاقة بين الدولة، السوق، والمجتمع.

المرحلة الأولى: 1945 - 1971 (العصر الذهبي للرأسمالية)

تُعد هذه المرحلة من أكثر الفترات ازدهاراً في تاريخ الرأسمالية، حيث سادت السياسات الكينزية التي منحت الدولة دوراً مركزياً في إدارة الاقتصاد. تمثّل هذا الدور في زيادة الإنفاق العام، دعم القطاعات الإنتاجية، توفير الخدمات الاجتماعية، وتحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف والنمو الصناعي، ما أسهم في تعزيز الطبقة الوسطى وخلق ما عُرف بـ"دولة الرفاه".

وقد ساعد استقرار أسعار الصرف، الذي أتاحه نظام بريتون وودز القائم على ربط العملات بالدولار وربط الدولار بالذهب، في خلق بيئة دولية مستقرة نسبياً، ساهمت في إعادة إعمار أوروبا الغربية ودفع التجارة العالمية إلى التوسع.

رغم ذلك، شهدت هذه المرحلة أيضاً توسعاً تدريجياً في دور الدولة أكثر مما كان متصوراً، كما بدأت حركات التحرر الوطني في الجنوب العالمي تفرض وجودها، مشكّلة نماذج اقتصادية هجينة بين التخطيط المركزي والسوق.

وبالتوازي، بدأ الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي يتصاعد، واتخذ أبعاداً اقتصادية واضحة ضمن سياق الحرب الباردة.

المرحلة الثانية: 1971م - 1979م (مرحلة الأزمة والانتقال)

شكّلت هذه المرحلة بداية اهتزاز بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث انهار نظام بريتون

وودز عام 1971م بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بفصل الدولار عن الذهب، ما أنهى فعلياً نظام أسعار الصرف الثابتة، وأدخل العالم في مرحلة العملات العائمة. ترافق هذا التحول مع سلسلة من الأزمات الاقتصادية المتتالية، أبرزها أزمة النفط عام 1973م، وما أعقبها من تضخم مصحوب بركود اقتصادي.

فقدت السياسات الكينزية قدرتها على احتواء الأزمة، ما أدى إلى تراجع الثقة بها، وبدأت الدولة تنسحب تدريجياً من دورها الاقتصادي المباشر. في المقابل، تصاعد نفوذ رأس المال المالي، وازدادت المضاربات في الأسواق العالمية، بينما بدأت الشركات متعددة الجنسيات تدويل عمليات الإنتاج، مستفيدة من التفاوتات العالمية في الأجور والبيئة التنظيمية. كما بدأت مديونية دول الجنوب في التصاعد، لتظهر لاحقاً أزمة ديون عالمية كشفت عمق تبعية دول الجنوب للنظام المالي الغربي.

دخل النظام الرأسمالي خلال هذه الفترة طوراً جديداً اتسم بالتحول النيوليبرالي الحاد، وهو ما تجلّى بوضوح مع صعود مارغريت تاتشر في بريطانيا (1979م) ورونالد ريغان في الولايات المتحدة (1981م).

فرضت هذه المرحلة وصفات اقتصادية جديدة اعتمدت على تقليص دور الدولة، خصخصة المؤسسات العامة، تحرير الأسواق، وكبح التضخم على حساب التشغيل، في قطيعة واضحة مع النموذج الكينزي السابق.

تحول دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذه المرحلة من "دعم الاستقرار" إلى فرض برامج "التكيف الهيكلي" التي استهدفت بالأساس الدول النامية، وأجبرتها على تنفيذ سياسات تقشفية قاسية، حررت الأسواق لكنها فاقمت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

كما تراجع دور النقابات والطبقة العاملة في الحياة السياسية، بفعل ضربات منظمة استهدفتها لصالح تحرير رأس المال.

في هذه المرحلة، انتهى فعلياً نموذج "الرأسمالية الاجتماعية" الذي ميّز الغرب بعد الحرب، وتم تهميش الكينزية بوصفها أداة تنظيمية فعالة، وبرزت العولمة الاقتصادية كمحرك جديد، فازدادت وتيرة تدويل الإنتاج، واتسعت سيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد العالمي، في حين اتجهت الدول إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها وفق منطق السوق لا وفق مقتضيات العدالة الاجتماعية أو الاستقرار الداخلي.

سياسات "ترامب" ككاشف تاريخي

تشكّل السياسات التجارية التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، أحد أبرز مظاهر التمرد الأمريكي على النظام الاقتصادي النيوليبرالي العالمي، الذي كانت الولايات المتحدة نفسها من أبرز مهندسيه منذ نهاية الحرب الباردة وتزعمته.

تعبرّ سياسات "ترامب" عن تحوّل داخلي في الرأسمالية الأمريكية، وتحديداً عن أزمة في بُنيتها التي لم تعد قادرة على تحمّل كلفة العولمة، لا اجتماعياً ولا سياسياً. وقد أحدثت هذه السياسات خلخلة فعلية في مرتكزات النظام التجاري الدولي، وأعادت فتح النقاش حول مفاهيم كانت قد تراجعت في العقود الأخيرة، مثل الحمائية الاقتصادية والسيادة الوطنية على الاقتصاد.

أسفرت هذه الإجراءات عن مجموعة من الآثار العميقة على النظام الرأسمالي العالمي، أبرزها تآكل مصداقية منظمة التجارة العالمية وتراجع الالتزام بقواعدها، مما أضعف الإطار المؤسسي للتجارة الحرة.

ومن زاوية بنيوية، فإن هذه السياسات تساهم في انقسام الرأسمالية العالمية إلى كتل اقتصادية متنافسة، وهو ما يعيد التوتر الجيوبوليتيكي إلى قلب العلاقات الاقتصادية الدولية، ويقلّص من احتمالية استمرار نظام اقتصادي عالمي موحّد ومتناغم.

وتجد الدول النامية نفسها أمام خيارات استراتيجية صعبة، ما بين التقرّب من المحور الأمريكي أو الاندماج في مشاريع بديلة تقودها الصين-روسيا، دون امتلاك قدرات تفاوضية متكافئة تضمن مصالحها الوطنية.

في المحصلة، فإن سياسات "ترامب" الجمركية ليست استثناء مرحلي أو نزعة شعبوية عابرة، بل تشكل لحظة كاشفة لأزمة أعمق في البنية النيوليبرالية التي حكمت الاقتصاد العالمي منذ التسعينيات. سوف تعيد هذه السياسات الاعتبار لمفاهيم مثل الحماية الاقتصادية وتدخل الدولة في الاقتصاد، وسوف تطلق مساراً تدريجياً نحو مزيد من التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي.

"ترامب" بين الشخصي والبنيوي:

إن الفهم الدقيق لتحولات السياسة الاقتصادية الأمريكية في السنوات الأخيرة، لا سيما خلال إدارة "دونالد ترامب"، يتطلب تجاوز القراءة الشخصية أو الفردانية لسلوك الرئيس، نحو قراءة بنيوية تعيد هذه السياسات إلى جذورها العميقة في الأزمة المتفاقمة للرأسمالية الأمريكية النيوليبرالية.

فرغم أن "ترامب" لا ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية فكرية واضحة، ولا يُقرأ كمفكر اقتصادي منظّر على غرار "ميلتون فريدمان" أو "جون مينارد كينز"، إلا أن سياساته التجارية والاجتماعية لم تكن عبثية أو مجرد انفعالات شعبوية، بل جاءت تعبيراً حاداً عن أزمة بنيوية تضرب الرأسمالية العالمية، وتستهدف قلب النموذج الأمريكي منذ عقود.

تعاني الرأسمالية العالمية من أزمات عميقة، أزمة عامة تضرب بنيتها وهيكلها، وتتأثر الولايات المتحدة بصورة مباشرة بهذه الأزمة فرغم عموميتها كأزمة عامة للرأسمالية إلا أنها أزمة لصيقة بالاقتصاد الأمريكي باعتباره قلب هذه المراكز الرأسمالية (الولايات المتحدة وكندا، اليابان، الاتحاد الأوربي..)، فمن بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاد الأكبر في التاريخ؛ وبقدر ما مكنها التمركز المالي من النفوذ الاقتصادي إلا أنه في الوقت ذاته سبب أزماتها، ولم تكن مصادفة أن أزمة السبعينيات وأزمة العام 2008م والركود الاقتصادي من بعد كورونا 2020م بدأ من الولايات المتحدة فرغم أن الواقع الموضوعي لهذه الأزمات كان موجوداً على مستوى العالم وينتظر انفجار الأزمة، إلا أن الانفجار جاء من المركز الأمريكي.

في الوضع الراهن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية أعباء إمبراطورية أكبر من قدرتها على التحمل، فرغم أن ميل معدل الربح الأمريكي يتراجع منذ خمسينيات القرن الماضي كقانون موضوعي لتراجع معدلات الربح عالمياً، فإن الولايات المتحدة تزيد من تعقد الأزمة بتوجهها الذاتي للإنفاق على التوسع الاستعماري والتدخلات الخارجية وصيانة الأنظمة العميلة ونشر الأساطيل البحرية وقيادة التحالفات العسكرية إذ تزيد من الأعباء الاقتصادية وتعمق من أزماتها وأزمات الرأسمالية العالمية، وبالتالي فهي عاجزة عن الاستمرار في مكانتها الراهنة، ولهذا أوقف "ترامب" وكالة التنمية الدولية التي تتكفل بهذا الانفاق المالي الضخم على مستوى العالم.

صعود "ترامب" السياسي ارتبط بشكل وثيق بحالة التآكل في الطبقة الوسطى ، والتي شعرت بالخذلان نتيجة سياسات العولمة التي أدت إلى تفكيك القاعدة الصناعية الأمريكية، وهجرة

المصانع نحو آسيا، وانخفاض الأجور الحقيقية، وزيادة الديون العائلية، وتراجع منظومة الحماية الاجتماعية، لقد عبرّ "ترامب"، من موقعه اليميني المحافظ، عن تدهور الحياة الاقتصادية للقوى العاملة الأمريكية، وهي مشكلة فشلت النخب الأمريكية التقليدية في معالجتها، خاصة في ظل استمرار سياسات تحرير السوق وتقليص دور الدولة منذ ثمانينيات القرن الماضي وتوجيه الإنفاق على استمرار الهيمنة العالمية وممارسة الدول الإمبراطوري المُكلف.

بذلك، فإن سياسات "ترامب" الاقتصادية تمثل رد فعل رأسمالي محافظ على أزمة بنيوية للرأسمالية الأمريكية، وهي في جوهرها تشبه ردود فعل أخرى في أماكن مختلفة من العالم، حيث صعدت قوى يمينية أو يسارية راديكالية كرد فعل شعبي على فشل النموذج النيوليبرالي في تحقيق العدالة أو الاستقرار.

أما من حيث موقع الولايات المتحدة داخل النظام الرأسمالي العالمي، فقد مرّ بتغيرات عميقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد خرجت واشنطن من الحرب كأقوى قوة صناعية ومالية في العالم، مستحوذة على أكثر من نصف الإنتاج الصناعي العالمي، ومهيمنة على احتياطي الذهب العالمي، ومعززة بعملة قوية هي الدولار.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، بدت الولايات المتحدة وكأنها تدخل ذروة القوة الاقتصادية، بعد أن قادت العولمة، وأصبحت مركزاً لسلاسل القيمة العالمية، وتحولت شركاتها العملاقة إلى قوى تكنولوجية ومالية غير مسبوقة.

إلا أن الأزمة المالية في عام 2008م شكّلت نقطة تحول حاسمة، كشفت هشاشة النموذج الاقتصادي الأمريكي القائم على الديون والمضاربات، بينما كانت الصين تصعد بهدوء إلى موقع المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، وتعيد رسم خارطة النفوذ العالمي.

ومنذ ذلك الحين، بدأت مظاهر التراجع النسبي للقوة الأمريكية تتجلّى بوضوح، سواء في العجز التجاري المزمن، أو في تفاقم الديون العامة، أو في تصاعد الانقسامات الداخلية الطبقية والعرقية، وتآكل الثقة في المؤسسات والنخب الحاكمة.

في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ورغم أن أمريكا ما تزال تُعدّ الاقتصاد الأقوى من حيث اجمالي الناتج المحلي، إلا أن الفارق مع القوى الصاعدة آخذ في التقلص، وقدرتها على فرض إرادتها عالمياً تراجعت مقارنة بما كانت عليه بعد عام 1945م أو حتى بعد 1991م.

هـذا الواقـع دفـع الولايـات المتحـدة إلى الدخـول في مرحلـة دفاعيـة جديـدة، تحـاول فيهـا حمايـة صناعتهـا وأسـواقها الداخليـة مـن التـآكل، ولو عـبر أدوات حمائيـة تتعارض مـع المبـادئ النيوليبرالية التـي سـاهمت في ترسـيخها لعقود.

وهكذا، فإن سياسـات "ترامب" لم تكن لحظة اسـتثنائية منعزلة، بل جسّـدت لحظة انكشـاف هيكلي في مـشروع العولمـة النيوليبراليـة الأمريكيـة، وبدايـة تحـوّل اسـتراتيجي نحـو نمـط مـن الرأسـمالية القوميـة التي تسـعى لاسـتعادة السـيادة الاقتصاديـة، في عالم يتجـه تدريجياً نحـو التعددية.

صعود الجنوب العالمي وتفكك الأحادية

لعقود طويلة، هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول "الثالوث الإمبريالي" (أمريكا-كندا، أوروبا، اليابان) على النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية.

هذا النظام لم يكن مجرد بنية اقتصادية، بل كان البنية التحتية التي مكّنت الغرب من ممارسة الهيمنة السياسية والعسكرية، وفرض نظام دولي أحادي القطبية، تروّج له نخبة يمينية محافظة باعتباره "نهاية التاريخ".

لكن خلال العقود الماضية، ومع صعود قوى اقتصادية جديدة وتبدّل موازين الإنتاج العالمي، بدأت تتكوّن معالم واقع اقتصادي جديد، يُمهد لولادة نظام دولي متعدد الأقطاب.

منذ مطلع الألفية الثالثة، ومع التسارع التكنولوجي، وعودة الدولة القومية كفاعل اقتصادي، وتصاعد الرفض الشعبي لسياسات العولمة، بدأ النظام الأحادي يواجه تحديات متزايدة.

تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول (البريكس) نظيره لدى مجموعة السبع، ولدينا صعود الصين كقوة صناعية وتكنولوجية ومالية، توازي أو تنافس أمريكا في عدد من القطاعات، وتنامي القوة الجيوسياسية لروسيا وإيران والهند، ومحاولات تأسيس نظام مالي وتجاري خارج الهيمنة الغربية، وتضاؤل فعالية أدوات الضغط الغربية مثل العقوبات، وظهور تحالفات استراتيجية جديدة (شنغهاي، بريكس+، وغيرها).

ملامح التعددية القطبية الاقتصادية

الواقع الاقتصادي الجديد لا يعني بالضرورة نهاية فورية للهيمنة الغربية، لكنه يشير إلى تحوّل نوعي في ميزان القوى؛ فلم تعد المؤسسات الدولية خاضعة بالكامل للغرب، رغم استمراره في التحكم ببعض مفاتيحها.

وتحوّلت سلاسل التوريد العالمية من التمركز في الغرب إلى التوزيع عبر آسيا وأمريكا اللاتينية، وبدأت دول الجنوب تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية، وتتجه نحو شراكات بينية، وإنتاج محلي أكثر استقلالية، وظهرت مشاريع بديلة للنظام المالي العالمي (مثل استخدام العملات الوطنية في

التبادلات بين دول البريكس، وبحث إطلاق عملة موحدة).

بدأت روسيا في العام 2014م عقب استعادة جزيرة القرم وبدءِ العقوبات عليها، بتصميم نظام مالي بديل عن السويفت، بدأ هذا النظام محلياً وبالتدريج أصبح دولياً ولكن مع الدول الحليفة لروسيا وتلك التي وقعت مع روسيا اتفاقيات اقتصادية. هذا النظام بسيط جداً ومحدود مقارنة بنظام السوفيت الدولي، إلا أنه وفر لروسيا مساحةً لتجاوز العقوبات، وبحسب النائب الأول لرئيس البنك المركزي الروسي، "وصولاً إلى يناير من العام الفائت، ارتبط النظام المالي الروسي بـ 20 دولة إلى جانب 550 منظمة منها 150 منظمة من 16 دولة أجنبية. والجدير بالذكر أن ألمانيا تستخدمه لدفع مشتريات الغاز الروسي".

وفي هذا الإطار يأتي تحالف البريكس، والبنك الآسيوي التابع له، بكونه فضاءً اقتصاديا يجمع دول الجنوب العالمي، في علاقات اقتصادية متحررة من الضغوطات الغربية.

هذه التغيرات الاقتصادية الجارية تشكّل بنية تحتية واقعية لتغيير النظام السياسي الدولي، لكنها تواجه عقبات كبيرة، منها:

بناء مؤسسات بديلة فاعلة

شهد العقدان الأخيران تأسيس مؤسسات مالية جديدة تسعى إلى تجاوز الهيمنة الغربية، مثل بنك التنمية الجديد (NDB) التابع لمجموعة البريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) بقيادة الصين، والنظام المالي الروسي (SPFS). وقد جاءت هذه المبادرات كاستجابة لحاجة الدول النامية إلى أدوات تمويل أكثر مرونة واستقلالية عن شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ورغم أن بعض هذه المؤسسات تمكن من تمويل مشاريع حقيقية في الدول النامية، فإن قدرتها على التأثير السياسي وصياغة شروط بديلة للتمويل ما تزال محدودة، سواء من حيث الحجم التمويلي أو من حيث البنية الإدارية والتمثيل.

وبالتالي، يمكن القول إن مستوى التقدم في هذا المجال لا يزال متوسطاً، ويحتاج إلى توسيع نطاق العمليات.

تنسيق أوسع بين دول الجنوب

خطت دول الجنوب خطوات ملموسة نحو تعزيز التعاون فيما بينها، تمثلت في توسع مجموعة البريكس إلى ما يُعرف بـ"البريكس+"، وتنظيم قمم دورية ضمن أطر مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أو منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، ومنتدى التعاون العربي الروسي، إلى جانب مبادرات إقليمية ودولية ثنائية لتعزيز التجارة البينية، أبرزها اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية ونماذج مماثلة بين دول أمريكا اللاتينية.

إلا أن هذا التنسيق لا يزال يعاني من ضعف واضح في الرؤية الاستراتيجية المشتركة، وتباين في المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الاعضاء، وغياب موقف موحد من القضايا العالمية الكبرى مثل الأمن الغذائي، والتحول الطاقي، والنظام المالي الدولي، ، وحول الموقف من الإمبريالية الغربية ذاتها وعليه، فإن مستوى التقدم في هذا المجال يُقدّر بأنه ضعيف إلى متوسط، ويحتاج إلى إرادة سياسية أقوى لبناء شراكة جنوب-جنوب حقيقية تتجاوز الطابع الرمزي أو الدعائي.

مواجهة التبعية التكنولوجية والمالية الغربية

يُعد كسر التبعية التكنولوجية والمالية أحد أصعب التحديات التي تواجه دول الجنوب. فعلى الرغم من المبادرات الصينية والروسية لتطوير أنظمة دفع بديلة والسداد بالعملات المحلية، وإنشاء شبكات رقمية مستقلة، ومحاولات إطلاق عملة موحدة ضمن إطار البريكس، فإن الهيمنة الغربية على مفاصل التكنولوجيا المتقدمة، من أشباه الموصلات إلى منصات البيانات العالمية، ولا تزال قائمة بقوة.

كما أن ارتباط الاقتصاد العالمي بالدولار لا يزال عميقاً، سواء في التجارة أو الاحتياطيات النقدية. وبالتالي، فإن التقدم في هذا المجال لا يزال ضعيفاً.

تحولات في ميزان القوة العسكرية والسيبرانية

تشهد هذه الجبهة تحولات تدريجية لكنها شديدة الحساسية. فقد أعادت روسيا بناء قدراتها العسكرية والنووية، وأظهرت استعدادها لاستخدام هذه القوة في أكثر من ساحة، كما تطور الصين

قدراتها العسكرية والتكنولوجية بخطى حثيثة، مركّزة على الردع البحري، والذكاء الاصطناعي، والقدرات الصاروخية الدقيقة. كما أصبحت الهجمات السيبرانية والتنافس على الفضاء الإلكتروني أحد أبرز مظاهر الصراع بين الشرق والغرب.

ورغم بروز لاعبين جدد يمتلكون قدرة ردع فعّالة، كإيران والهند وباكستان، إلا أن تفوق حلف الناتو في بعض المجالات الحيوية، والتوترات المتزايدة التي تهدد بتصعيد عسكري مباشر أو عبر وكلاء، تجعل من مسألة بناء توازن عسكري عالمي جديد مهمة معقدة وغير مستقرة.

ولهذا فإن مستوى التقدم في هذه الجبهة يُعد متوسطاً، لكنه محفوف بالمخاطر، ويعد ضماناً للانتقال السلمي والمنظم إلى نظام تعددي.

مع ذلك ورغم هذه التحديات، والتقدم المتوسط والضعيف فيها، فإن العالم يتجه بوضوح نحو واقع أكثر تنوعاً في مراكز القوة، وأكثر استقلالية عن الهيمنة الأحادية. والتعددية القطبية الاقتصادية هي المدخل الطبيعي لتأسيس نظام دولي أكثر عدالة وتوازناً.

والسياسات العدوانية الأمريكية- كسياسة التعرفة الجمركية الأخيرة لـ "ترامب" وغيرها- تدفع إلى ردود أفعال فردية وجماعية تسرع من هذا التحول.

الاستشراف المستقبلي

بناءً على المستجدات الأخيرة في تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وخاصة بعد استئناف إدارة "ترامب" لسياسات فرض الرسوم الجمركية العالية، يبدو أن العالم مقبل على مرحلة جديدة من التوتر الاقتصادي العميق، سيكون لها تداعيات تتجاوز حدود البلدين.

فقد فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية تصل إلى 125% على عدد من السلع الصينية، وردّت الصين برسوم انتقامية بلغت 125% على الصادرات الأمريكية، ومنعت تصدير معادن نادرة إلى أمريكا تستخدم في الصناعة العسكرية وامتنعت من استيراد بعض السلع الأمريكية منها الطاقة.

هذا التصعيد يُنبئ بأن الحرب الاقتصادية لم تعد مجرد أداة تفاوض، بل باتت تعبيراً عن توجه استراتيجي طويل المدى لإعادة تشكيل التوازنات التجارية والصناعية العالمية. بالرغم من تراجع الولايات المتحدة عن التعرفة الجمركية المفروضة على الصين في المنتجات التقنية، فهذا التراجع لا يُبطل الحرب التجارية القائمة، وهو يعكس ضعف أمريكي في المعركة.

تأثير هذه الإجراءات على الاقتصاد الأمريكي بدأ يظهر من خلال التوقعات السلبية للنمو، حيث خفّضت مؤسسات مالية كبرى، مثل "جولدمان ساكس"، تقديراتها للنمو الأمريكي لعام 2025 إلى 1.3%، مع تحذيرات من احتمال دخول الاقتصاد في حالة ركود تصل نسبتها إلى 45%.

كما يُتوقع أن تؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى زيادة مباشرة في أسعار السلع الاستهلاكية داخل السوق الأمريكية، ما سينعكس على القدرة الشرائية للمواطن الأمريكي ويزيد من الضغوط على الطبقة الوسطى.

في المقابل، تعاني الصين من تراجع في صادراتها إلى السوق الأمريكية، لكنّها تواجه الأزمة بسياسات مزدوجة تشمل فرض قيود على واردات السلع الزراعية الأمريكية، ودعم الصناعات المحلية لتعويض الخسائر.

ومع تصاعد المواجهة، تتجه بكين نحو تعزيز اعتمادها على السوق الداخلية وتوسيع شراكاتها التجارية مع دول الجنوب والعالم العربي وآسيا الوسطى، بما في ذلك استخدام العملات المحلية في المبادلات الثنائية.

أما على الصعيد العالمي، فقد خلقت هذه الحرب التجارية حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية، وسط تحذيرات جدية من دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود إذا ما استمر التصعيد.

الأسواق العالمية باتت أكثر هشاشة، والتقلبات في البورصات تعكس قلقاً واسعاً من انفجار أكبر في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الاستشراف المستقبلي لمسار هذه الحرب الاقتصادية يشير إلى احتمالات متعددة:

منها أن الحرب قد تستمر في التصعيد المتبادل، مع انغلاق نوافذ التفاوض في ظل التشدد السياسي والشعبي في كلا البلدين.

من المرجح أن تؤدي هذه الأزمة إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، حيث ستسعى الشركات الكبرى إلى تقليل اعتمادها على الصين أو الولايات المتحدة، وتنقل عملياتها إلى دول مثل الهند، فيتنام، أو المكسيك وغيرها.

قد تُسهم هذه الحرب في تسريع التوجه نحو تكتلات اقتصادية بديلة، وتعزيز شراكات إقليمية خارج الهيمنة الغربية، كمنظومة البريكس والبنك الآسيوي للاستثمار وغيرها.

وعليه، فإن الحرب التجارية الحالية لا تُعدّ أزمة مؤقتة، بل لحظة مفصلية في إعادة رسم بنية الاقتصاد العالمي. واستمرارها قد يدفع العالم نحو مشهد دولي أكثر انقساماً، ويفرض على دول الجنوب مراجعة استراتيجياتها الاقتصادية، والبحث عن تموضع جديد في نظام دولي جديد لازال يتخلق.

كيف تسرّع هذه المستجدات من سقوط نظام الأحادية:

بناءً على المستجدات الأخيرة في تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والعالم، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي النيوليبرالي يشهد اليوم حالة من الاهتزاز العميق، داخل المعسكر الغربي ذاته، يفهم كتعبير استراتيجي عن أزمة عميقة في قلب النظام الاقتصادي العالمي، تفتح الباب أمام توازنات جديدة، وتفكك شبكة التحالفات القديمة بشكل تدرجي.

في هذا السياق، تتجلّى مفارقة كبرى، إذ أن السياسات الحمائية التي تهدف نظرياً إلى حماية

الاقتصاد الأمريكي، بدأت تُنتج آثاراً عكسية؛ فسياسات "ترامب"، دفعت حلفاء تقليديين لأمريكا إلى مراجعة علاقاتهم، وهو مؤشر على بداية تصدّع داخل المركز الغربي نفسه.

من جهة أخرى، فإن هذه الحرب التجارية تُعد فرصة تاريخية لـ دول الجنوب العالمي لإعادة صياغة أولوياتها الاقتصادية، وتفتح الباب أمام بناء تكتلات اقتصادية مستقلة، تشكّل نواة لتوازن عالمي جديد، أكثر تنوعاً واستقلالية عن المركز الرأسمالي.

إن ما نشهده اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل بداية تحوّل بنيوي في طبيعة الرأسمالية العالمية نفسها، تحوّل قد يُفضي إلى نهاية مرحلة تاريخية طويلة، وبداية مرحلة جديدة لم تتضح معالمها بالكامل، لكنها تحمل بذور نظام دولي أكثر توازناً، وأكثر قابلية لإعادة توزيع القوة والثروة على المستوى العالمي.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات